

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٢٣

الخميس ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

الخامسة دون تصويت مشروع القرار المعنون "جدول الأنظمة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

افتتحت الجلسة ١٠/٢٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنظمة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/67/502)

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢/٦٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يوجد اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة (A/67/502) المعروف على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

البندان ١١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في بداية المناقشة بشأن كيفية المضي في تعزيز سلطة الجمعية العامة. فهذه هي الهيئة الوحيدة التي تجتمع فيها جميع البلدان معا على قدم المساواة في السيادة للنهوض بأهداف

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في اتخاذ قرار بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي توصي به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



نسير في الاتجاه الصحيح. فقد أحرزنا حتى الآن، بعض التقدم في عدد من المجالات، وسأعمل بلا كلل، بصفتي رئيساً، على ضمان مواصلة تعزيز هذه العملية. وقد بدأت بالفعل في بناء علاقات أوثق مع الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وبدأت في تبادل وجهات النظر مع الأمين العام، ورئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورؤساء مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك مع رؤساء اللجان الرئيسية. وبالأمس، في الواقع، التقيت مع هذه المجموعة الأخيرة. فشكرت من حضروا على التزامهم بأهدافنا المشتركة، وكررت اعتقادي أن لمداولاتهم أهمية حاسمة لدفع عجلة جدول أعمال الجلسة العامة.

وهذا العدد المتزايد من المناقشات المواضيعية غير الرسمية والاجتماعات رفيعة المستوى يساهم في أهمية هذه الهيئة لمعالجة عدد متزايد من القضايا العالمية. وسوف أتناول مع الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٩٤/٦٦، بشأن المواضيع التي ستجري مناقشتها، بغية الخروج بوثائق ذات توجه يركز على النتائج في الدورة السابعة والستين. وبصفتي رئيساً، سوف أستمّر في التقليد الذي رسخه أسلافي وأدعو لعقد اجتماعات غير رسمية للجلسة العامة قبل وبعد الاجتماعات التحضيرية لمجموعة العشرين ومؤتمر القمة السنوي لرؤساء الدول أو الحكومات.

غير أنه ينبغي لنا، من وجهة نظري، أن نعمل على زيادة التكامل في كل من السياسات والإجراءات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية على الصعيد الدولي. وكان التفكير في ذلك سبباً لاعتزامي الشروع في عملية تؤدي إلى إقامة إطار تشاوري فعال بين الجمعية العامة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، فضلاً عن التجمعات من قبيل مجموعة العشرين. وأعتقد أننا إذا سلكنا الطريق الصحيح إلى عمل

ميثاق الأمم المتحدة. ولكي تكون قادرة على تلبية توقعات البشرية، يجب علينا أن نواصل عملية تنشيطها وتحديثها.

وموضوع تركيزنا اليوم ليس جديداً. ففي مرحلة مبكرة ترجع إلى عام ١٩٤٨، اعترفت الجمعية العامة للمرة الأولى بالحاجة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة. وقرب نهاية الدورة الثالثة - وفي الواقع، بعد يوم واحد من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - تم إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجلسة العامة. ودعا هذا البند إلى إنشاء لجنة مخصصة للنظر في الأساليب والإجراءات التي من شأنها تمكين الجمعية العامة من أداء وظائفها على نحو أكثر فعالية وسرعة. وها نحن، بعد عقود من الزمن، ما زلنا في محاولة لتحقيق بعض التقدم فيما كان من المفهوم دائماً أنه عمل مستمر.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، والسيدة سوزان وفاء - أوغو، الممثلة الدائمة لغامبيا، على قيادتهما الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والستين. وسوف يوجه تقريره الوارد في الوثيقة A/66/891، جنباً إلى جنب مع القرار ٢٩٤/٦٦، الذي اعتمد بتوافق الآراء في اليوم الأخير من تلك الدورة، لمداولتنا خلال العام المقبل.

وللمرة الأولى، يتقرر أن يلي بندا جدول الأعمال اللذان تجري مناقشتهما اليوم مباشرة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وقد تم ذلك لإبراز أهميتهما للجمعية العامة. وأعتقد أن من الأهمية بمكان للدول الأعضاء أن تنفذ بانتظام ما يتم الاتفاق عليه في هذه القاعة. وينبغي أن يمثل هذا أحد المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف الفعالة في القرن الحادي والعشرين.

وقد كلف الفريق العامل المخصص، خلال هذه الدورة، باستعراض قائمة قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط، وإصدار نسخة محدثة في تقريره المقدم إلى الجلسة العامة. ويحدوني أمل صادق في أن تشير نتائج هذا الاستعراض إلى أننا

الخبير الاجتماعي الاسكتلندي للقرن التاسع عشر، توماس كارليل.

فهيّا نتصرّف بجرأة فناعاتنا. ولنُنشِط هذه الهيئة لكي تبقى مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها، كما جاء في الميثاق.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع. وبالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز، أودّ أن أشكركم، سيدي، على مستوى الأولوية التي تعتمون تكريسها لمسألة تنشيط الجمعية العامة، وعلى اتّخاذكم مبادرة البدء بهذا الموضوع الهامّ عقب تقرير الأمين العام (A/67/1) مباشرة. ويمكنكم أن تُعولوا على حركة عدم الانحياز في تعزيز نقل هذه الرسالة.

واسمحوا لي في البداية أن أُعرب عن امتنان أعضاء حركة عدم الانحياز للسفيرة سوزان وفا - أوغو، الممثلة الدائمة لغامبيا، والسفير ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، على جهودهما الدؤوبة وعملهما المتميّز في رئاستهما المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والستين.

إنّ حركة عدم الانحياز ترحب باتخاذ القرار ٢٩٤/٦٦ في أيلول/سبتمبر المنصرم، الذي بموجبه أنشأت الجمعية الفريق العامل لمناقشة المسائل المتعلقة بتنشيط الجمعية أثناء الدورة السابعة والستين، ولمواصلة الاستفادة، بشكل خاص، من التقدّم المُحرز في الدورات السابقة للجمعية ومن القرارات السابقة، وتقييم مدى تطبيقها.

وهذا التقييم والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء أيّ نقص في التنفيذ يتّسمان بأهمية قصوى، إذا أردنا التخلص تدريجياً من القيود التي ما انفكت تمنع عملية تنشيط الجمعية العامة من بلوغ طاقتها الكاملة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً صلاحية وملاءمة مواقفها المبدئية المتعلقة بالعملية، كما

ذلك، يمكن أن تساعد قرارات الجهات الفاعلة الرئيسية في الواقع على تعزيز الجمعية العامة وزيادة تنشيطها.

والقضية المعروضة علينا اليوم مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عقود، ولقد تم إحراز بعض الإنجازات فيها. لكنني أعتقد أن الأمر يحتاج إلى عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير. فلنتريث برهة وننظر في السياق العام الذي تجري فيه عملية التنشيط. ذلك أن العالم يزداد تقلبا ويصبح أقل قابلية للتنبؤ بما يجري فيه، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي. والنطاق العام للتحويلات التي نواجهها وسرعة هذه التحويلات لم يسبق لهما مثيل في سجلات التاريخ. ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه العالمي في المستقبل.

وسرعة التغيرات التي تقع خارج هذه الجدران تفوق بشكل متزايد وتيرة التغييرات التي يمكننا الاتفاق عليها في هذا المبنى. ولكي نحفظ بالقدرة على تغيير العالم إلى الأفضل، يلزم أن نتحلى بالقدرة على الاستمرار في تغيير أنفسنا.

وأخشى أن نواجه إمّا خيار التكيّف للأوقات الجديدة، وإمّا أن نترك ببساطة متخلفين عن الركب، نشاهد الفجوة تتسع يوماً بين واجباتنا وقدراتنا. وإنني لا أدعو إلى التسرّع أو الثورة، ولكنني أحاول غرس الشعور بالإلحاح.

إنّ لديّ إيماناً هائلاً بالأمم المتحدة. فهي بالتأكيد أعظم مشروع إنساني في القرن العشرين، وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن عظمتها ينبغي أن تمتدّ إلى القرن الحادي والعشرين. لكنّ ذلك لن يحدث بالتخلف عن القيام بالواجب. فلا بُدّ من عمل جريء. ويعود إليكم - وإليكم وحدكم - أن تقترحوا وتقرّروا كيفية المضيّ قدماً. لقد انتخبتم لخدمتكم وخدمة الجمعية العامة، وأنعهد بالتزامي الثابت بمساعيها. وإنني أعتقد أننا جميعاً نؤيد تنشيط سلطة الجمعية وبالتالي تدعيمها. لكنّ الاقتناع لا قيمة له إذا لم يتحوّل إلى سلوك، كما قالها ببلاغة

وشمولاً وتحليلاً، يُقيم أعمال المجلس. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الحركة مقتنعة بأنَّ أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ستُسهم إسهاماً كبيراً في عملية التنشيط برمتها، وهي تدعم مبادرة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لدراسة التنفيذ الملائم للميثاق على صعيد العلاقة الوظيفية لأجهزتها الرئيسية، ولا سيَّما الجمعية العامَّة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن المبادرة في إطار اللجنة الخاصة السالفة الذكر بشأن تعزيز دور المنظمة وتدعيم فعاليتها.

وإننا نؤكد مجدداً دور الجمعية العامَّة وسلطتها، بما يشمل المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وطابعها الحكومي الدولي الشامل والديمقراطي، اللذين أسهما إسهاماً كبيراً في تعزيز أغراض الميثاق ومبادئه وأهداف المنظمة. كما تؤكد الحركة مجدداً الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة بمحدِّ ذاتها، وتشدّد على ضرورة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن المبادرات والأنشطة التي تجري في إطار المنظمة، وعلى حقِّ جميع الدول الأعضاء في التعبير عن مواقفها أمام الجمعية متى شاءت القيام بذلك.

إنَّ الجمعية العامَّة، بصفتها جهاز صنع السياسة العامة في المنظمة، تتولَّى سلطة صياغة إطار العمل والاضطلاع بالدور الأساسي فيها، والنهوض بمبادئ كلِّ منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها وبرامجها العديدة وتحديد أهدافها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجمعية أن تبقى الجهاز الرئيسي الذي يستعرض أعمال جميع أجهزة المنظمة وهيئاتها الفرعية. كما ينبغي أن تحافظ على دورها وولايتها في تحديد أولويات الأمم المتحدة لدى النظر في جميع المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة والإصلاحات، بما يشمل سلطتها المطلقة في تخصيص الموارد المالية والبشرية وإعادة تخصيصها، وفي تعيين كبار موظفي الأمانة العامة وفقاً للميثاق وقرارات الجمعية ذات الصلة. وفي

تؤكد استعدادها للمساهمة الفعَّالة والبنَّاءة في أنشطة الفريق العامل، بهدف تحديد الوسائل والأساليب لتعزيز دور الجمعية وسلطتها.

ونؤكد أنَّ عملية التنشيط ذات طابع سياسي، يهدف بشكل أساسي إلى تدعيم دور الجمعية العامة بصفتها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي لصنع السياسة العامة في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها. لذا، تؤكد الحركة أهمية تنشيط الجمعية بصفته بنداً يستحقُّ التدارس على قدم المساواة مع مواضيع هامَّة أخرى، وهي ترحب بقرار الرئيس معالجته في مستهلِّ الدورة الحالية، بحيث يمكننا الاستفادة بشكل أفضل من مداوات اليوم في أعمالنا طوال هذه الدورة. ونحن نرى أنَّ من الجدير اهتمامنا بالأفكار الجديدة بشأن كيفية استكشاف المزيد من السبل والوسائل لإنعاش العملية بُغية إكسابها مكانة أعلى.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات كل جهاز رئيسي تابع للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، والحفاظ على التوازن بين الأجهزة في إطار وظائف وسلطات كلِّ منها بالاستناد إلى الميثاق. وفي هذا الصدد، يتعيَّن على مجلس الأمن أن يراعي مراعاة كاملة جميع بنود الميثاق، فضلاً عن جميع قرارات الجمعية التي توضح علاقة المجلس بالجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى.

وتؤكد حركة عدم الانحياز قلقها، الذي أعربت عنه في الدورات السابقة، إزاء محاولة التعدي المستمرِّ من جانب مجلس الأمن على سلطات الجمعية العامة وصلاحياتها. والمادة ٢٤ من الميثاق لا تمنح مجلس الأمن الأهلية لمعالجة المسائل الخاضعة لوظائف وسلطات الجمعية العامَّة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي السياق نفسه، تطلب حركة عدم الانحياز إلى مجلس الأمن أن يقدم للجمعية العامة تقريراً سنوياً أكثر شرحاً

أهمية ضمان فعالية مكتب الرئيس، بوسائل من بينها تعزيز ذاكرته المؤسسية. وإذ نلاحظ مع التقدير التقدم المحرّز فعلياً في هذا الصدد، نرى أنه ينبغي تكريس جهد خاص لتنفيذ القرارات القائمة أصلاً بشأن هذه المسألة، فضلاً عن تحديد سبل ووسائل السعي الحثيث والحازم لتحقيق هذا الهدف، خلال المناقشات المقبلة للفريق العامل.

ومن بين صلاحيات الجمعية العامة وولاياتها، يحظى اختيار وتعيين الأمناء العامّين للأمم المتحدة بأهمية بالغة. وفي ما يتعلّق بولايات الأمين العام مستقبلاً، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً ضرورة أن يكون اختيار الأمين العام شفافاً وشاملاً لجميع الدول الأعضاء، كما تؤكد، بالتالي، ضرورة أن تكون مشاركة الجمعية في اختيار وتعيين الأمين العام أكثر نشاطاً وفعالية وكفاءة، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً لأحكام قراراتها، ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ و ٣٠١/٦٤ و ٢٩٤/٦٦. وتُشدّد حركة عدم الانحياز على أهمية التنفيذ الكامل لهذه القرارات في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل.

وختاماً، نؤكد مجدداً أن جمعية عامّة مُنشّطة، تؤدي دورها وتمارس سلطتها بشكل كامل في بيئة أكثر استجابة، من شأنها أن تُسهم إسهاماً بارزاً في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بكاملها، وفي تحسين الحوكمة الدولية والنهوض بالتعددية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد تريكو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إنّ الاتحاد الأوروبي يتمسك بقوة مع الدول الأعضاء فيه بالتعددية الفعّالة، وفي صميمها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالتنشيط ودعم الجهود الهادفة إلى

هذا الصدد، يجب احترام صلاحيات الجمعية، بصفتها الجهاز الإشرافي الرئيسي التابع للمنظمة، بما في ذلك الإشراف على إدارة عمليات حفظ السلام ومشترياتهما.

وإذ تُعرب حركة عدم الانحياز عن استعدها لمواصلة دعم كل الجهود الجارية لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها، فإنها تودّ أن تذكّر أنّها ستعارض أيّ نهج يسعى إلى تقويض إنجازات الجمعية أو التقليل من شأنها، أو تقليص دورها ووظيفتها الحاليين أو إثارة التساؤلات حيال أهميتها ومصداقيتها.

ومن الواضح أنه على الرغم من عدم تغيير صلاحيات رئيس الجمعية العامة، فقد تطوّر في السنوات الماضية دوره وأنشطته في التكيّف مع الأنشطة المتنامية للجمعية ومؤتمراتها ومبادراتها، مضطلعاً بمهام رسمية بروتوكولية، وممثلاً للجمعية في أرجاء العالم وجاعلاً أعمال الجمعية معروفة ومنظورة بشكل أفضل. لذا، فقد تزايدت أنشطة مكتب رئيس الجمعية العامة تزايداً كبيراً على مر السنين. وجدول أعمال الجمعية، وبالتالي جدول أعمال رئيسها، يتضمّنان عدداً هائلاً من المسائل.

إنّ توسيع أنشطة الجمعية العامة - بما فيها اتخاذ نحو ٣٠٠ قرار ومقرّر سنوياً، وإنشاء الأفرقة العاملة والتبسيّرات التي تعقد الاجتماعات والمشاورات على مدار السنة - جعل حضور الرئيس ومشاركته الناشطة أمراً ضرورياً طوال فترة الدورة. ولم يُعد عبء عمل الجمعية مُقتصرًا على الجزء الرئيسي من دورتها، لكنه يغطي الفترة كلها من افتتاح الدورة في أيلول/سبتمبر إلى اختتامها. وينبغي لهذا النشاط الهائل والمتزايد أن يقترن طبعاً بالموارد البشرية والمالية الضرورية على السواء.

وفي هذا الصدد، تستذكر حركة عدم الانحياز أنّ القرار ٢٩٤/٦٦ يطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥، لاستعراض اعتمادات ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة، وتؤكد الحركة

آسيا والخليج وشمال أفريقيا، الذي بدأ في مطلع عام ٢٠١١ ولا يزال مستمرّاً، لم يسبق له مثيل من حيث النطاق والتأثير معاً. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية، التي بدأت في العالم المتقدم وانتشرت جنوباً، كشفت الجانب السلبي للعملة وقوّضت بشكل خطير بني الحوكمة العالمية لعصر الحرب الباردة.

ولا يمكن لمجابهتنا الأزمات السياسية الاجتماعية والاقتصادية الأكثر صعوبة في السنوات الخمسين الماضية أن تكون مُجتزأة وفاترة. فينبغي للعملية أن تبدأ هنا في الأمم المتحدة، ويجب أن تسترشد بحسّ بالإلحاح.

واليوم، أصغيت بعناية إليكم، سيدي، حين أدليتم بملاحظاتكم الاستهلالية، وإنني أوافق موافقة كاملة على ما قلموه بشأن إلحاح ما نقترح القيام به اليوم. وفي ضوء ما قلموه صباح اليوم:

”وأخشى أن نواجه إمّا خيار التكيّف للمراحل الجديدة، وإمّا أن نترك ببساطة متخلفين عن الركب، نشاهد الفجوة تتسع يوماً بين واجباتنا وقدراتنا. وإنني لا أدعو إلى التسرّع أو الثورة، ولكنني أحاول غزس الشعور بالإلحاح.“

وبالتأكيد فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تقتضي منا القيام بذلك فوراً.

أولا وقبل كل شيء، لا بد من معالجة أوجه القصور في الحوكمة العالمية. أما مجلس الأمن الذي تعود تركيبته ومجموعة القواعد التي تنظم أعماله إلى حقائق أواخر الأربعينات من القرن الماضي، إنه، وأشدد على ذلك، يمثل مفارقة تاريخية. ولكي يجسد المجلس الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة لا بد له من أن يعمل على توسيع فئتي العضوية فيه، الدائمة وغير الدائمة. ولا بد لإصلاح مجلس الأمن من أن يشمل البلدان

تعزير دور الجمعية العامة وسلطتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. ونأمل للجمعية العامة، بصفتها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية، أن تكون قادرة على مجابهة تحدي التوفيق بين المشروعية والكفاءة في إطار من التحديات العالمية الناشئة.

واعتقد أنه لا يمكن ضمان التنشيط إلاّ حين تتخذ الجمعية العامة الإجراءات المناسب بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك لدى المجتمع الدولي. وهي إذ تفعل ذلك، ترتقي إلى مستوى دورها بصفتها أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

ويرحبّ الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء فيه باتخاذ القرار ٢٩٤/٦٦. ونودّ أن نُشدّد على أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية، بما فيها تلك المتعلقة بتنشيط أعمالها، ونلاحظ تأثير مثل هذا التنفيذ على سلطة الجمعية العامة وفعاليتها وكفاءتها. ومن الواضح أن تنشيط أعمال الجمعية مترابط مع الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وأودّ أن أوكد للجمعية أن الاتحاد الأوروبي سيواصل مع الدول الأعضاء فيه المشاركة بأسلوب عملي في جميع الإجراءات المستقبلية بشأن هذه المسألة.

السيد أدفاني (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. إنكم تحملون مسؤولية كبرى على أكتافكم، وإنني أتمنى لكم كل الخير في السنة المقبلة.

لقد ظنّ كثيرون ممّا ذوو ذكريات حيّة قديمة أن العقد الذي انتهى في عام ٢٠١٠ هو الأكثر صعوبة فيما شهدته المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. لكننا اليوم أفضل معرفة. فلم يسبق أبداً أن وُجد الشعور المتوهج بالحاجة إلى الهدوء واليقين الدائمين في العلاقات الدولية كما وُجد في السنوات القليلة المنصرمة. فالاضطراب السياسي في غرب

الوطنية. لا بد لعملية التنشيط، بصورة خاصة، من أن تستعيد سلطة الأمم المتحدة في المسائل الإنمائية.

أود، من دون المساس بأعمال الفريق العامل المخصص الذي سيبدأ عمله قريبا، أن أسجل في محضر الجلسة وجهات النظر المتروية للوفد الهندي بشأن بندين اثنين من بنود جدول الأعمال هما قيد النظر اليوم.

أولا، من الحيوي أن نقيم علاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على أساس احترام ولاية كل منهما، وذلك انطلاقا من روح الميثاق. ولا يجوز للمجلس أن يتعدى على ولاية الجمعية العامة من خلال تفسيرات واسعة واختيارية للغاية لما يمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين، وخروقات السلم، وأعمالا عدوانية، والحالات التي يمكن في ظلها القيام بعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولا بد من الاحترام الصارم لاختصاصات الجمعية في مجالات من قبيل عملية وضع معايير القانون الدولي وتصنيفه.

من الواضح أن برنامج المجلس مثقل بالمواضيع، وذلك ما يمكن قوله على أضعف الأيمان، لأنه كرس نفسه لمسؤولية بحث مسائل، على الرغم من أنها تبدو هامة، إلا أنها لا تترك له إلا قليلا من الوقت لمعالجة البؤر الساخنة الحقيقية التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. والتوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ما هو إلا أحد أبعاد المسألة التي تجب معالجتها.

ثانيا، نعتقد أنه يجب أن تكون للجمعية كلمة أكبر في عملية اختيار الأمين العام. إن النطاق الحالي لدور ومسؤوليات الحالية للجمعية في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه يحتاج إلى تغيير لصالح منظومة الأمم المتحدة بشكل عام وسلطة الجمعية بشكل خاص.

التي هي على استعداد لتحمل أعباء إضافية تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والقادرة على استدامة الحملات العالمية للتصدي للمخاطر العالمية الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة. وهذا ما شددتم عليه بالتحديد، سيدي، عندما قلتم أن الفجوة بين الواجبات والقدرات آخذة في التوسع كل يوم.

بعد ذلك، يتعين علينا تنشيط أعمال الجمعية العامة. إذ يتعين علينا أن نحولها من مجرد حانوت للكلام إلى مكان يتم فيه التصدي فيه بسرعة وبصورة حقيقية للقضايا العابرة للحدود الوطنية التي تؤثر بالكل منا وذلك بإيجاد الحلول العالمية الموصوفة لها. لذلك، نقدر الأهمية التي تعلقونها على هذه المسألة سيدي. لقد أخبرتم الدول الأعضاء في اليوم الأول للدورة الحالية التي انعقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بما يلي:

”إن تنشيط هذه المؤسسة الأكثر عالمية بين المؤسسات المتعددة الأطراف لا يعني تجديد إيماننا ببرامج الأمم المتحدة ومقاصدها فحسب، بل يعني أيضا تجديد إيماننا بعضنا البعض. وتستطيع الدول الأعضاء أن تعتمد عليّ في المساعدة على النهوض بجدول أعمال التنشيط وتيسيره، بما في ذلك عملية إصلاح مجلس الأمن“ (A/67/PV.1، صفحة ٤).

ونرحب بتصميمكم يا سيادة الرئيس. وبوسعكم التعويل على مساندة الهند في هذا الصدد. إن نقطة البداية في موقف بلدي تتمثل في الاعتقاد الراسخ بأنه لا يمكن تنشيط أعمال الجمعية العامة إلا إذا تم احترام مركزها بوصفها المنتدى التداولي الرئيسي وراسمة السياسة والجهاز التمثيلي في الأمم المتحدة، نصا وروحا. وينبغي للجمعية أن تأخذ دورا قياديا في وضع البرنامج العالمي واستعادة مركزية الأمم المتحدة في تشكيل النهج المتعددة الأطراف لحل القضايا العابرة للحدود

خلال الدورة السادسة والستين، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢٩٤/٦٦. فذلك القرار والتقرير (A/67/891) يمثلان أساسا متينا للمناقشات خلال الدورة الحالية.

إن التحديات المتزايدة التي تواجه عالمنا اليوم تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، جمعية عامة قوية واستجابية لكي يتسنى لهذه الهيئة العالمية من القيام بدورها الطليعي في الحوكمة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومنذ ما يزيد على عقدين من الزمن، ما برحت الدول الأعضاء تتخذ القرارات بتوافق الآراء، وهي قرارات تحتوي تدابير محددة لتنشيط أعمال الجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي والراسم للسياسات والتمثيلي في الأمم المتحدة. ولم يتم تنفيذ هذه التدابير بصورة كاملة بسبب عدم توفر الإرادة السياسية التي تكفل للجمعية الاضطلاع بولايتها وفقا للميثاق.

تعتقد مصر أن الخطوة الأولى نحو تحقيق تقدم ملموس في تنشيط أعمال الجمعية يتمثل في تحويل القرارات إلى أعمال ملموسة.

وينبغي أن يواصل الفريق العامل المخصص تقييم مركز تنفيذ أحكام القرارات التي اتخذت في السابق لتحديد العقبات التي تعترض تنفيذها، ومن ثم تحديد العمل الذي يمكن القيام به للتغلب على هذه العقبات. وإحدى العقبات الرئيسية التي تواجه تنشيط أعمال الجمعية هي استمرار تعدي مجلس الأمن على دور الجمعية ومهامها. وبميل المجلس إلى إعادة تحديد نطاق اختصاصه بتوسيع تفسير المسائل التي قد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وينبغي أن نسعى جاهدين لإقامة علاقات تعاضدية وتكاملية بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ولا يكفي الادعاء بان كل هيئة بمفردها تؤدي مهامها وفقا للميثاق. ومن الضروري تشجيع المزيد من التضامن فيما بينها. وينبغي ألا تكون الجمعية العامة مجرد منتدى للمداولات. ويجب أيضا

وبوسعنا أيضا تحديد المعايير الموضوعية للمرشحين، بما في ذلك الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق والقيادة الواسعة والخبرة الإدارية والدبلوماسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين. وسيكون مفيدا وعمليا بنفس القدر التشجيع على تقديم عرض رسمي للمرشحين بطريقة تتيح قدرا كافيا من الوقت للتفاعل مع الدول الأعضاء وتقتضي أيضا من المرشحين عرض وجهات نظرهم على الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

ثالثا، إن الجمعية العامة والكيانات الأخرى التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة لا بد لها من أن تجسد أفضل الممارسات الدبلوماسية لعملها اليومي. ويمكنها تعلم الكثير من الدول الأعضاء في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أشدد من جديد على ضرورة مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها أن تعزز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية والراسمة للسياسة والتمثيلية في المجتمع الدولي. ويمكن للجمعية العامة أن تتوقع الدعم البناء من الهند والمشاركة في هذه الجهود.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تويد مصر البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير مصر لقراركم، يا سيادة الرئيس، بإدراج موضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة على رأس أولوياتكم خلال الدورة السابعة والستين، وأشكركم على تعهدكم بالمساعدة في الدفع قدما ببرنامج تنشيط عمل الجمعية.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للممثلين الدائمين لغامبيا وجورجيا على جهودهما بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

ولذلك السبب ينبغي ألا يعتمد مكتب الرئيس على المساهمات الاختيارية. وينبغي زيادة الموارد المخصصة في إطار الميزانية العادية لكيلا تتأثر مصداقية منصب الرئيس أو حياده.

ويمثل اختيار وانتخاب الأمين العام أيضا مسألة أخرى تحظى باهتمام كبير من عموم الأعضاء. وعلى الجمعية العامة أن تكون أكثر انخراطا في المرحلة المبكرة لعملية الاختيار وفي تحديد المرشحين لهذا المنصب الرئيسي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

ويرتبط تنشيط أعمال الجمعية العامة بعمليات أخرى في الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي ألا ينظر إليه بمعزل عن السياق الواسع لإصلاح مؤسسات الأمم المتحدة. وتقوم حاجة ملحة إلى معالجة جميع عناصر عملية الإصلاح باهتمام مماثل. وتكمن مسألة تنشيط أعمال الجمعية في صميم تلك العملية. وأود على وجه الخصوص أن اشكر الرئيس على تقديمه هذه المسألة صباح هذا اليوم وعلى بيانه الملهم. كما أود أن أؤكد له على الدعم الكامل لوفد مصر لجميع جهوده الرامية إلى إعلاء شأن الجمعية العامة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

السيد سينغ (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن اشكر رئيس الجمعية على عقده صباح هذا اليوم جلسة تحظى باهتمامنا الخاص وتخالجنا حيالها مشاعر قوية. ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن الرئيس تخالجه مشاعر بنفس القوة. كما أود أن أعرب عن تقدير ماليزيا للممثلين الدائمين لجورجيا وغامبيا على جهودهما وقيادتهما للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية. ونقدر عقد أربع جلسات مواضيعية منفصلة مكنت الدول الأعضاء من التركيز بوضوح على مختلف جوانب التنشيط، موضوعا تلو الآخر. وتوجت تلك المناقشات، إلى جانب جميع جهود الدول الأعضاء،

أن تكون منتدى لإيجاد الحلول. وينبغي أن تضطلع الجمعية بدور استباقي بصورة أكبر في مواجهة التحديات الناشئة التي تحظى بالاهتمام المشترك للمجتمع الدولي. واتخاذ القرارين ٢٥٣/٦٦ ألف و ٢٥٣/٦٦ بء يظهر بجلاء أن بوسع الجمعية اتخاذ القرارات حيث لا يستطيع المجلس أن يتخذها.

إن مصر، باعتبارها الرئيس الحالي للمجموعة العربية، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تتوق لأن ترى دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وأقل ما نتوقعه في هذه المرحلة من الدورة الحالية هو أن تتخذ الجمعية العامة قرارا برفع مركز فلسطين إلى مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، مما يثبت أن الجمعية تؤيد مبادئ العدالة والمساواة بدون انتقائية أو تسييس.

كما أن مصر تشيد بكم، سيدي الرئيس، على اختيار "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية" باعتباره الموضوع الرئيسي للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وهو يتسق بشكل كامل مع الهدف المتمثل في تعزيز دور الجمعية في مجالات صون السلام والأمن الدوليين وخدمة القضية النبيلة لمنع نشوب نزاعات جديدة وتسوية النزاعات القائمة. وينبغي أن تواصل الجمعية زيادة إبراز أعمالها بالمزيد من التفاعل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

سيدي الرئيس، لا بد من زيادة تعزيز مكتبكم بتخصيص المزيد من الموارد المالية والبشرية من الميزانية العادية للأمم المتحدة حتى يتمكن المكتب من مواكبة المطالب وعبء العمل ومسؤوليات رئيس الجمعية العامة المتزايدة من دورة إلى أخرى. وليس مقبولا أن اعتمادات الميزانية المخصصة للمكتب لم تزداد منذ عام ١٩٩٨. ولم يكن إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم مكتب الرئيس في عام ٢٠١٠ الحل الأفضل. ولم يقدم أي تبرع للصندوق خلال الدورة السادسة والستين.

لا تزال ماليزيا تأخذ مسألة التعدي على الاختصاصات على محمل الجد. ولن نغالي مهما قلنا في التشديد على ضرورة أن تحترم جميع الهيئات الرئيسية، ولا سيما الهيئتين الأساسيتين - الجمعية العامة ومجلس الأمن - ولايات بعضها بعضا بإخلاص، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تعمل كلتا الهيئتين معا بالتشاور والتعاون لإقامة علاقة عمل أكثر انسجاما. وتعدى إحدى الهيئتين على ولاية الأخرى لن يؤثر تأثيراً شديداً على أداء الهيئة ذاتها فحسب، ولكن على آلية الأمم المتحدة برمتها.

ومن الواضح أنه قد حدث تطور كبير في دور وأنشطة رئيس الجمعية العامة على مر السنين. فالجمعية تنظر الآن في عدد أكبر من القضايا وبنود جدول الأعمال مما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة فقط. وعلاوة على ذلك، فإن عبء عمل الجمعية العامة يمتد الآن ليشمل العام بالكامل بدلاً من الاقتصار على دورتها الرئيسية. ولذلك، فمن الطبيعي تماماً تزويد مكتب الرئيس بالموارد الإضافية اللازمة لتمكين الرئيس، رجلاً كان أم امرأة، من الاضطلاع بكفاءة وفعالية بالدور المعهود إليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما ندرك فوائد الصندوق الاستئماني المنشأ للمساعدة في تمويل أعمال رئيس الجمعية العامة، من المهم مع ذلك زيادة التمويل من الميزانية العادية لكي لا يظل مكتب الرئيس معتمداً على الصندوق الاستئماني والتبرعات. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى رؤية مقترحات لاستعراض ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

بخصوص موضوع تعيين الأمين العام، تعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً أن ثمة حاجة إلى قيام الجمعية بدور أهم في عملية الاختيار. وهذه العملية يتعين أن تكون أكثر شفافية وشمولاً لجميع الدول الأعضاء، حيث أن الأمين العام يمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة وليس أعضاء مجلس الأمن فحسب.

بإصدار تقرير الفريق العامل المخصص (A/66/891)، الذي ينبغي أن نشكر عليه الرئيسيين المشاركين. وفي ذلك السياق، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وعاما بعد عام، يبقى التنشيط مسألة ذات أولوية للجمعية العامة. وبالرغم مما تحظى به المسألة من اهتمام، فإننا لم ننجح سوى في إحراز نجاح محدود في تنشيطها. وعلى مدى الأعوام، شهدنا بعض أوجه التحسن في أساليب عمل الجمعية، ولكنه تحسن ضئيل. ولا زلنا نعجز عن معالجة المسألة الحقيقية المتمثلة في دواعي ضرورة تنشيط الجمعية. ويجب ألا ننسى أن الكلمة الرئيسية هنا هي "تنشيط" وليست إجراء "تحسينات ضئيلة". ولا شك أن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وهي أعلى هيئة رسمية للأمم المتحدة، نظراً لأنها تمثل جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. ولذلك علينا أن نمسكها الدور والسلطة اللذين تستحقهما عن جدارة.

ويرى وفد بلدي أن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة لا يزال يشكل أكبر عقبة أمام تعزيز دورها وفعاليتها. ونؤكد مجدداً على أنه لا يوجد ضعف آخر يؤدي إلى تقويض صلاحية الجمعية العامة أكبر من الفشل في تنفيذ قراراتها. وتشيد ماليزيا بقرار الفريق العامل المخصص مواصلة استعراضه لقرارات الجمعية بشأن التنشيط. وتتطلع إلى أن نتلقى قائمة جرد مستكملة بتلك القرارات، مما يتيح للدول الأعضاء فهماً أفضل للأسباب وراء العجز عن تنفيذها.

ويمكن للفريق العامل المخصص حينئذ مناقشة المسألة وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على المشاكل لضمان تنفيذ القرارات. وهذه هي الخطوة الأولى نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ جميع قرارات الجمعية تنفيذاً كاملاً.

خلال أسبوع المناقشة العامة، عندما يكون هناك برنامج حافل للغاية بالمناسبات والاجتماعات، بما فيها الاجتماعات الثنائية، نظرا لوجود رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك. وينبغي أن نقلل عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال تلك الفترة وينبغي توزيع الأحداث المتبقية بالتساوي على مدى الفترة الكاملة لدورة الجمعية.

ونحن على استعداد لدراسة مقترحات لتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أنه، كأى اقتراح آخر له آثار مالية على الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن هذه المسألة يجب النظر فيها بصورة كاملة، بما يتماشى مع الإجراءات القائمة، أي، في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وفي ما يتعلق بدور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، فإن روسيا ما فتئت تدعو إلى الحفاظ على الممارسة الحالية التي تستند إلى المادة ٩٧ من الميثاق، والتي تعين بموجبها الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن.

وبخصوص تنفيذ قرارات الجمعية العامة، فإنه يبدو أن هذه المشكلة ترتبط إلى حد كبير بمدى واقعية وإمكانية تحقيق أهداف القرارات الأصلية وأحكامها. وقبل اقتراح قرار، من المهم أن نسأل أنفسنا عن مدى قابليته للتنفيذ من حيث المبدأ. وينبغي أيضا اتباع هذا النهج في عمل الفريق. ونحن نقترح اعتماد نهج "القليل أفضل".

السيد ياروشفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تولى جمهورية بيلاروس أولوية عليا لتعزيز دور الجمعية العامة. ونحن نؤيد تقوية دور الجمعية في حل قضايا السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ونريد المحافظة على التوازن بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في النظر في جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونسلط الضوء على الحاجة إلى ضمان التنفيذ السليم لقرارات الجمعية

ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تنفيذ القرارات السابقة لا سيما الفقرات من ١٧ إلى ٢٢ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠ عند اختيار وتعيين الأمين العام مستقبلا.

وهناك حاجة لا يمكن إنكارها إلى التركيز على الجوانب الموضوعية لعملية التنشيط وإلى ضمان أن تستمر الجمعية العامة في القيام بدورها بوصفها الهيئة الرئيسية لصنع السياسات ووضع المعايير في الأمم المتحدة. ومسألة تنشيط الجمعية العامة هي موضوع مطروح للمناقشة العامة منذ عام ١٩٩١. وفي ضوء عدد السنوات التي جرى النظر في هذه المسألة خلالها، فقد حان الوقت لأن تتناول جميع الدول الأعضاء الموضوع بانفتاح وبالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم ملموس وجوهري. وإذا استمرت وتيرة الإصلاح بطيئة، مثلما كانت في الماضي، فإننا سنواجه المهمة غير المريحة المتمثلة في تنشيط عملية التنشيط. وهذا أمر ينبغي أن نتفاديه بالتأكيد.

السيد سيرجيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نعرب عن امتناننا للرئيس لعقد جلسة اليوم.

يعتزم الوفد الروسي مواصلة المشاركة بصورة بناءة في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة. ويجدونا الأمل في أن تكون أعمال هذا الفريق متوازنة وواقعية وغير مسببة، وأن يسعى إلى تعزيز فعالية الجمعية العامة. ويجب أن تستند جميع المبادرات والمقترحات إلى مبدأ الاحترام الصارم لتوزيع الصلاحيات بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ولا بد أن يركز الفريق في عمله على مسألة تحسين أساليب عمل الجمعية العامة وتبسيط جدول أعمالها. فبرنامج عمل الجمعية العامة مثقل من نواح كثيرة. ومن ثم، سيكون من المناسب استعراض إمكانية نقل بعض بنود جدول أعمالها إلى دورة مدتها سنتان أو ثلاث سنوات. وسيكون من المناسب أيضا تخفيف عبء العمل في ما يتعلق بعقد اجتماعات رفيعة المستوى

إن بيلاروس مقتنعة بأن تكثيف العمل من أجل إعادة تنشيط الجمعية العامة سيساعدنا أيضا على إحراز تقدم في عمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا لمبادرة فترويلا وكوبا، التي يجري النظر فيها في إطار اللجنة الخاصة. وتستحق المسائل التي أثارها أصدقاؤنا دراسة جدية ومتوازنة، تراعي مهام واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الأمن والقرارات الهامة التي يتخذهاها.

من المهم استراتيجيا اتباع نص وروح الميثاق، في إطار العمل على إعادة إحياء أنشطة الجمعية العامة، حيث أن الميثاق حول هذه الهيئة العالمية، بمرونتها وقدرتها العاليتين، الاستجابة بسرعة وبشكل ملائم وفعال للمسائل الراهنة المطروحة على الساحة الدولية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الجمعية العامة "غرفة العمليات رقم واحد" للعالم، وينبغي النظر إليها على هذا النحو. وفي ذلك الصدد، يتشاطر وفد بيلاروس وجهة نظر رئيس الجمعية العامة التي عبر عنها في وقت سابق من الجلسة، والتي قال فيها بأنه على الجمعية العامة "التكيف... مع الأوقات الجديدة". ويتطلب العالم الذي يتغير أمام أعيننا، إلى جانب العولمة والثورات التكنولوجية وأنواع أخرى من الثورات، أن تكون عملية الوصول بعمل الجمعية العامة إلى الحد الأمثل، دائمة وحتى بدون انقطاع.

ورجال الأعمال الناجحون مقتنعون بأن عليهم العمل كل دقيقة من اليوم بشأن تحسين عمليات الصفقات. ورجال الأعمال مسؤولون عن أعمالهم وموظفيهم، ويجعلون من الربح هدفا لهم. ونعتبر جميعا القيم الأكثر أهمية لمسؤوليتنا المشتركة ذات أهمية بالغة، وهي مسؤولية غير مشروطة وأكبر بكثير. ولذلك يتعين أن يتوافق عملنا، أي عمل الجمعية العامة، مع أعلى المعايير المعاصرة، وهي معايير الكفاءة والجودة وتحقيق النتائج العملية.

العامة وزيادة تعزيز دور رئيس الجمعية العامة ومكتبه وتحسين أساليب انتخاب الأمين العام وأساليب عمل الجمعية العامة.

يشيد وفد بيلاروس بعمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ويسرنا ملاحظة المناقشات التفاعلية التي عقدت مع رؤساء اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وممثلي الأمانة العامة، والعمل الفعال للرؤساء في تنظيم العملية التفاوضية.

اتخذت خلال هذا العام، بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز، جنبا إلى جنب مع غيرها من المشاركين في عملية التفاوض، خطوة هامة للغاية في رأينا، صوب تعزيز أهمية الجمعية العامة ورؤيتها. وبوسعنا الآن ملاحظة ذلك بوضوح تام، عندما نفتتح ببساطة يومية الأمم المتحدة. أرسى القرار ٦٦/٢٩٤، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، الترتيب الذي ترد به الأجهزة الرئيسية في اليومية، تمشيا مع المادة ٧ من الميثاق، حيث ترد الجمعية العامة أولا، ثم مجلس الأمن. ويتفق ذلك مع التقليد الذي اتبع في السنوات الأولى من عمر المنظمة.

فيما يتعلق بالدورة الحالية، سيواصل وفد بيلاروس المشاركة بنشاط في الفريق العامل المخصص. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن من الضروري الآن على وجه السرعة تصميم واعتماد الآليات التي ستوفر إجراءات واضحة للاتفاق بشأن تقديم ترشيحات للجان الرئيسية للجمعية العامة، ونظام تناوب رؤساء المجموعات الإقليمية ومقرريها. وسييسر اعتماد هذه الآلية تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وتبسيط الممارسات الحالية، ووضع آلية واضحة لانتخاب رؤساء ومكاتب اللجان الرئيسية. إننا ندعو شركاءنا إلى المشاركة بنشاط في العمل بشأن هذه المسألة، بغية التوصل لقرار فعال ومقبول من الطرفين.

على أساس تقسيم العمل المنصوص عليه في الميثاق. إن الصين تؤيد تحسين أساليب عمل الجمعية العامة وتبسيط إجراءاتها فيما يخص اتخاذ القرار وتعزيز كفاءتها. وينبغي التأكيد على تحسين جودة التقارير والوثائق. وينبغي أن تكون التقارير موجزة وواضحة، وينبغي وضع أهداف محددة للتوصيات التحليلية. وينبغي تطوير أنماط عمل واقعية وعملية. كما ينبغي للدول الأعضاء أيضاً احترام هبة قرارات الجمعية العامة وضمان تنفيذها بالكامل، بغية المحافظة على سلطة وفعالية الجمعية.

ويعد الأداء الفعال لمكتب الرئيس ضماناً هاماً للعمل السلس للجمعية. وتؤيد الصين تعزيز مكتب الرئيس بالموظفين وبالتمويل، خصوصاً من أجل حل المصاعب الحالية التي تواجه البلدان النامية، عندما تضطلع بمهام الرئاسة.

ولدى العديد من الدول الأعضاء آمال كبيرة في تنشيط أعمال الجمعية العامة. وتؤيد الصين بشدة جهود الرئيس التي يبذلها، من أجل أداء دور أكثر فعالية للجمعية فيالتسوية السلمية للتراعات وتعزيز التنمية العالمية. كما ترغب الصين في مواصلة النهوض بتنفيذ سلسلة القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة، في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن العمل سيجري بثبات قدماً على أساس المشاورات الديمقراطية، ماضياً من المسائل الأسهل إلى المسائل الأصعب، بشكل منظم وتدرجي. وستعمل الصين مع باقي الدول الأعضاء، على إحراز تقدم جيد فيما يخص بند جدول الأعمال الهام المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها الحالية.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): وقد كوبا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز، التي تمثل موقف ١٢٠ بلداً. وبصفتنا الوطنية، نود أن نضيف بعض الملاحظات.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تشهد الحالة الدولية في الوقت الراهن تغييرات معقدة وعميقة. وفي ظل الحالة الجديدة، ينتظر المجتمع الدولي من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في صون السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة وتوطيد التعاون الدولي. إن الجمعية العامة هي هيئة التداول البارزة للمنظمة فيما يخص السياسات، وإحدى أهم هيئاتها المنصوص عليها في الميثاق. وتود العديد من الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، أن تواصل الجمعية العامة تعزيز مكانتها وكفاءتها، وأن تؤدي بشكل أفضل المهام الموكلة إليها بموجب الميثاق.

ويؤثر تنشيط أعمال الجمعية العامة على المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء، وله آثار هامة وبعيدة المدى، فيما يتعلق بتعزيز هبة ومصداقية الأمم المتحدة. إن الصين تثنى على رئيس الجمعية العامة لجعله تنشيط الجمعية أحد البنود ذات الأولوية بالنسبة له، وتؤيد إعطاء دور كامل لوظيفة الجمعية العامة المتعلقة بالتداول بشأن السياسات. ويتعين على الجمعية العامة، استناداً إلى تطور الحالة الدولية، واستهداف التحديات البارزة التي تواجه الأمم المتحدة في جميع المجالات، أن تؤكد على التداول بشأن المسائل الهامة ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء وتتعامل معها، لا سيما تلك التي تنطوي على مصالح حيوية للبلدان النامية.

كما ينبغي للجمعية العامة إيلاء اهتمام خاص لمسائل التنمية، ومضاعفة الجهود بشأنها، كي تؤدي دوراً أكبر في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية. كما يتعين عليها تعزيز ترتيباتها لتقسيم العمل والتعاون مع هيئات مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى يمكن لكل هيئة العمل بكامل طاقتها، وتكثيف تبادل المعلومات والتفاعل.

وفيما يخص المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة تعزيز تنسيقها وتعاونها، مع مجلس الأمن،

أنه بموجب المادة ١٣ من الميثاق، فإن التطوير المرحلي للقانون الدولي وتدوينه من مسؤولية الجمعية العامة حصرياً. ولا بد أن تتوقف فوراً هذه التوجهات الخطيرة وهذا التوسيع المتزايد لجدول أعمال مجلس الأمن متجاوزاً لاختصاصه، لأنها تشكل انتهاكات واضحة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتفرض قيوداً على الأسلوب الشفاف والديمقراطي الذي ينبغي أن تناقش مشاكل عالمنا اليوم في إطاره.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتوجه ببدء ملح جديد من أجل إصلاح جذري لمجلس الأمن يحوله إلى هيئة ديمقراطية وتشاركية شفافة، وهو ما يطالب به المجتمع الدولي. وإجراءات مجلس الأمن وأعضائه تخضع للقانون الدولي، ولا سيما الميثاق. ولا يمكننا أن نتكلم عن منظمة تواكب منظومة العلاقات الدولية المعاصرة دون إصلاح مجلس الأمن ووضع الجمعية العامة في مركز النقاش والعمل المتعدد الأطراف. وتنشيط الجمعية العامة أمر أساسي لإجراء إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. ولا يمكن أن نشعر بالرضا عن عملنا إلا بعد أن تمارس الجمعية العامة جميع سلطاتها ووظائفها بالكامل.

وتؤكد كوبا مجدداً أن هيئة ديمقراطية وعالمية الطابع، كالجمعية العامة، هي الوحيدة التي يمكنها معالجة المشاكل العالمية القائمة، التي تتخطى حلولها القدرة المحدودة لبلد أو مجموعة من البلدان، مهما كانت تعتقد أنها قوية.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تتوجه إندونيسيا بالشكر للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، وهو الأمر الذي نؤيده بشدة. وإندونيسيا تشيد بالتزامه القوي بتعزيز دور الجمعية العامة تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة. وتتعهد بتقديم كامل دعمنا لجهوده والدول الأعضاء من أجل تعزيز فعالية الجمعية.

أولاً، يود الوفد الكوبي أن يشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة على عملهما الجدير بالثناء خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وبقيادتهما، شارك الفريق العامل المخصص في تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الجمعية العامة في منظومة العلاقات الدولية وفي المنظمة.

وليس من المقبول ألا ينفذ العديد من قرارات الجمعية العامة، رغم كونها هيئة قانونية هامة. وهذا ينسحب أيضاً على القرارات الكثيرة المتعلقة بتنشيط الجمعية، فمستوى تنفيذها محدود بشكل غير مقبول، رغم اتخاذها بتوافق الآراء. وكما أعلننا في مناسبات شتى، فإن مهمة تنشيط الجمعية العامة لا يمكن أن تقتصر على الخطب. والجمعية العامة تتمتع بكل الصلاحيات القانونية التي تسمح لها بالتصرف. ولذلك، نأمل أن يعتمد الفريق العامل المخصص هذا العام جدول أعمال واسع النطاق ومرن يستهدف تحقيق أهداف طموحة.

إن الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية للتداول واعتماد السياسات وتمثيل الأمم المتحدة. وبالنظر إلى طابعها العريض والديمقراطي، فإنها تتمتع بالمشروعية والمكانة الرفيعة. وهي التعبير المطلق عن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وتنشيط عملها مسألة على جانب كبير من الأهمية.

والعقبة الرئيسية أمام تنشيط عمل الجمعية العامة تتمثل في الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول التي تحاول وضع مصالحها السياسية الضيقة فوق آراء الأغلبية. ولذلك، فإن التنشيط ليس مسألة فنية، كما تحاول بعض الدول حملنا على هذا الاعتقاد، بل هي في الأساس مسألة سياسية. ومن الضروري أن نحقق التوازن السليم بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وفقاً للميثاق.

ووفدي يود أن يعرب عن قلقه مجدداً إزاء محاولات مجلس الأمن إرساء معايير وتعريفات قانونية، متجاهلاً كون

بالمواضيع المختلفة التي اشتملت عليها تلك القوائم بشكل ملموس وفي الوقت المناسب.

وفيما يتصل باختيار وتعيين رؤساء وكالات الأمم المتحدة وكبار موظفي الأمانة العامة، نشدد على أن اختيارهم وتعيينهم يجب أن يتفق مع معايير تمثيل جغرافي أكثر توازناً.

ثانياً، إننا نشدد على أن التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة أمر ضروري لتعزيز الدور الإشرافي للجمعية. وفي هذا الصدد، فإننا نوافق على أن دوراً إشرافياً قوياً للجمعية مطلوب في إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تأمين مشترياتنا، وكذلك في جهود منظومة الأمم المتحدة الأوسع لبناء السلام بعد الصراع، بما في ذلك في مجالات الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات والوساطة.

وإندونيسيا يسعدنا أن موضوع دورة هذا العام يركز على تسوية النزاعات بالسبل السلمية. وينبغي أن يكون هذا التركيز مستداماً. وحسبما اقترحنا بالفعل، فكما أن لمسائل حفظ السلام منتدى هو لجنة بناء السلام التابعة للجمعية العامة، ينبغي أن يكون لمسائل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتسوية السلمية للنزاعات منتدى حكومي دولي مكرس في إطار الأمم المتحدة كذلك. ونرى أيضاً أن الجمعية، وهي إحدى الهيئات الراعية للجنة بناء السلام، ينبغي أن تضطلع بدور أكثر فعالية في توجيه عمل اللجنة ودعمها.

وأود القول في النقطة الثالثة والأخيرة بالنسبة لبيان السبب الرئيسي لعدم تمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها كاملاً على النحو الموكل إليها بموجب الميثاق، بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات، فضلاً عن كونها الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، لا يعود إلى أي نقص في القرارات أو المقررات. بل يكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في عدم وجود الإرادة السياسية والدعم اللازمين. ولن تحل المشاكل العديدة المشتركة والمعقدة التي تواجه عالمنا المعولم

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٩٤/٦٦ مؤخراً، والذي يفوض الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط عمل الجمعية العامة بمواصلة عمله بشأن المسألة خلال الدورة السابعة والستين. والقرار ٢٩٤/٦٦ يؤكد على حماس الوفود وتشديدها على أهمية عملية إصلاح الجمعية كهيئة أساسية قيّمة من هيئات الأمم المتحدة.

إن كون الجمعية وحدها تعكس وبشكل فريد تطلعات جميع الدول الأعضاء وشواغلها ينبغي أن يعلي من شأن جهود تنشيطها. وعلينا جميعاً أن نشارك في دعم العمل بشأن تعزيز دور الجمعية. ولذلك، نشدد على أهمية أن يستفيد الفريق العامل المخصص لهذا العام من النتائج التي تحققت في الدورات السابقة، ومن الأهمية الحيوية أن ندعم الفريق في أدائه لعمله. وأود أن أدلي بالملاحظات القليلة التالية حول عمل ذلك الفريق.

أولاً، نشدد على تحديث والاستفادة من جدول البيانات المرفق بالتقارير السنوية للفريق العامل المخصص. لقد أثبتت تلك القائمة أنها أداة قيمة في تحديد ورصد واقتراح الحلول بشكل منهجي في المسائل المتعلقة بتنشيط الجمعية. ووفدي إذ يدرك الطابع الحساس لتلك الممارسة، بما تنطوي عليه من آثار سياسية وقانونية ومالية واضحة، فإنه يرى من الأهمية أن نكون جميعاً على دراية بكل من نقاط القصور وأوجه التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بزيادة فعالية الجمعية.

وبالتالي، فإننا نكرر مطالبتنا بأن تُحدَّث الأمانة العامة تلك القائمة وتوفر المعلومات للفريق العامل عن التحديات والعقبات التي تعرقل تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة المتعلقة

تبادل الآراء بشأن مسائل آنية بالغة الأهمية للمجتمع الدولي والاتفاق بشأنها. كما أنها تتيح لنا فرصة للتواصل مع المجتمع المدني. ونحن على يقين بأن إجراء هذه المناقشات سيتواصل في ظل رئاستكم للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما نتطلع إلى أن تفضي هذه المناقشات، عند الاقتضاء، إلى نتائج ملموسة ومحددة.

ونعتقد أن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة يقتضي أيضا الاعتراف بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن المادتين ١٢ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة توكلان لمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في هذا المجال، فإننا نعتبر أن هذه المسألة ليست مطلقة. وينبغي أن تتفاعل الجمعية العامة، حسب رأينا، بسرعة أكبر مع القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

وعلى صعيد آخر، فإننا نؤكد على أهمية تحسين مضمون التقارير السنوية لمجلس الأمن، المعروضة على الجمعية العامة، حتى تكون أكثر شمولا وذات طابع تحليلي، بما يعكس السياق الذي اتخذت فيه قرارات المجلس والحالات التي لم يتم فيها التوصل إلى حل مسائل معينة.

كما نشدد على أهمية عقد لقاءات دورية بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات بانتظام. ونعتقد في هذا السياق، أنه من المهم تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجمعية العامة وهذه الأجهزة، عن طريق آليات منتظمة وشفافة، تخول بالخصوص مشاركة الدول المعنية مباشرة.

أما في ما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، فإن وفد بلادي يرى أنه ولئن اتخذت عدة إجراءات تتعلق بتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وتنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى، من المهم التعمق في مناقشة بعض المقترحات ذات الصلة، على غرار تبسيط عمل

اليوم ما لم نتعاون معاً على تعزيز إطار الأمم المتحدة المتعددة الأطراف الذي أنشأناه نحن أنفسنا سعياً وراء تحقيق ذلك الغرض. ولنتجاوز خلافاتنا ونعمل على تمكين الجمعية العامة ودعمها كي تكون قادرة على أداء عملها بصورة فعالة.

وأؤكد استعداد إندونيسيا للعمل بنشاط وبشكل بناء مع جميع الوفود في إطار سعينا المشترك إلى تعزيز سلطة وفعالية وكفاءة الجمعية العامة.

السيد الجراندي (تونس): أود في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى كل من سفيري غامبيا وجورجيا، نظير الجهود التي بذلتها خلال رئاستهما للفريق العامل المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وإذا ينضم وفد بلادي إلى بيان الجزائر باسم مجموعة عدم الانحياز، فهو يرغب في الإدلاء بالملاحظات التالية:

بالنسبة لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يرى وفد بلادي أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يعدّ من أهم مقومات الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، فضلا عن دورها في وضع المعايير وتشريع القانون الدولي. وإننا نؤكد على ضرورة المضي قدماً في مسار تنشيط أعمال هذا الجهاز وبذل مزيد من الجهود لتعزيز دوره. وينبغي في نفس السياق التركيز على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، باعتبارها مقياساً أساسياً للتقدم المحرز في هذا المسار.

كما يعتقد وفد بلادي أن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة يتطلب مواصلة إدراج القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الدولي، على جدول أعمالها. كما ينبغي أن يتكيف هذا الجهاز بسرعة مع التغيرات العالمية لكي يبقى قويا وفعالاً وقادراً على التصدي للتحديات الناشئة ومواكبتها. ونؤكد في نفس الإطار على أهمية تنظيم الجمعية العامة لمناقشات مواضيعية، باعتبارها أداة فعالة تخول لنا

وفي الختام، أود أن أجدد دعم بلادي لقرار الجمعية العامة (٢٩٤/٦٦) الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي، والقاضي بإنشاء فريق عمل للجمعية العامة معني بتنشيط أعمالها. وينبغي، حسب رأينا، أن يتصدر تقييم صعوبات تنفيذ القرارات ذات الصلة أولويات هذا الفريق من أجل دفع مسار تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد بوب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن شكرها أيضا للرئيسين المشاركين السابقين في العام الماضي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفيرة وفا - أوغو، ممثلة غامبيا، والسفيرة لومايا، ممثلة جورجيا، على اهتمامهما بهذه المسألة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وقد توجت قيادتهما بالقرار الذي اتخذ مؤخرا ٢٩٤/٦٦ والذي يشكل أساسا لعملنا المستمر على هذا الموضوع. ونقدم دعمنا أيضا للرئيسين المشاركين المقبلين عقب تسميتهما فوراً. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الآخرين ونحن ندرس أفضل الخيارات المتاحة لتنشيط الجمعية العامة والبناء على التوصيات التي قدمناها إلى الفريق العامل في هذه الدورة الماضية.

والولايات المتحدة ملتزمة بالمشاركة المتعددة الأطراف، وبالوصول إلى منظومة أمم متحدة قوية. وننوه بالإسهامات الهامة للجمعية العامة في الوفاء بمهمة الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون مناقشاتنا والجهود التي يبذلها الفريق العامل بناء بصورة تمكننا من النظر في كيفية تحسين أساليب العمل التي تساعد الجمعية العامة على الاضطلاع بعملها بصورة أفضل.

ونواصل الدعوة إلى اتخاذ تدابير لضمان تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وشفافيتها.

ولذلك، فإن ترشيد جدول الأعمال وتحديد أولوياته وتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية سيكون مجال التركيز

اللجان بموافقة جميع الأطراف، وتسهيل نفاذ الدول النامية إلى معلومات مفصلة وفي حينها، عبر مواقع اللجان الرئيسية، على أن تكون متوفرة في جميع اللغات الرسمية ومنها العربية، وتوحي الإيجاز في القرارات والتقارير وغيرها من الوثائق، وتبادل أفضل الممارسات بين مختلف اللجان، مع مراعاة خصوصيات كل لجنة، فضلا عن تعزيز جهود تنسيق عملية وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى، بحيث يجري توزيعها على نحو يكفل الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

وفي ما يخص عملية تسمية الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للأمانة العامة، فإن وفد بلادي يود بهذه المناسبة تجديد الشكر للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على جهوده السخية في النهوض بدور الأمم المتحدة، وحرصه على إجراء مشاورات موسعة مع الدول الأعضاء، عمادها التعاون والشفافية، قصد تفعيل أداء المنظمة وبلورة تصور مشترك لبرامج عملها خلال السنوات القادمة، على نحو يرتقي إلى تطلعات المجموعة الدولية. وعلى صعيد آخر، نأمل في أن يتم التركيز خلال هذه الدورة على تحسين عملية اختيار الرؤساء التنفيذيين للأمانة العامة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الوحدة المشتركة للتفتيش (A/65/34) الصادر في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

أما بالنسبة لتعزيز الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة، فإننا نرى أن من الضروري توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لرئيس الجمعية العامة، على الأقل لضمان مواكبة زيادة الميزانية العادية، وكي يتمكن رئيس الجمعية العامة من الاضطلاع بمهامه على أحسن وجه. كما نؤكد على أهمية تعزيز الذاكرة المؤسسية للجمعية العامة، ونقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من رئاسة لأخرى، بما يضمن الإدارة الناجحة لكل رئاسة للجمعية العامة.

أعمالها في الموعد المحدد وترشيد جدول اجتماعات الجمعية العامة لإتاحة الفرصة أمام المشاركة الواسعة من جانب الدول الأعضاء. ونأمل أن نرى تقدما يحرز بشأن تلك الأهداف خلال الدورة السابعة والستين. إن دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في اختيار الأمين العام محدد بوضوح في الميثاق. وعلى الجمعية العامة، كأولوية من أولويات تنشيطها، ألا تنظر في إجراء تغييرات على دور المجلس في اختيار المرشح لشغل منصب الأمين العام.

ويتطلع وفدي إلى العمل عن كثب مع رئيس الجمعية العامة ومع نظرائنا من الوفود الأخرى في سبيل حوار بناء بشأن إجراء إصلاحات ملموسة.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهني السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، على توليه مهام الرئيس وأن أشكره على قيادته في النهوض ببرنامج التنشيط. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني للسيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، فضلا عن السيد ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، والسيدة سوزان وفا - أوغو، المثلة الدائمة لغامبيا، اللذين عملا بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. توجت مبادرتهما وعملهما المتفاني بإصدار التقرير (A/66/891) الذي تضمن نص القرار ٢٩٤/٦٦، الذي اعتمد بتوافق الآراء في اليوم الأخير من الدورة السابقة.

إن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣، يعترف بها عالميا بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا. إن الجمعية العامة مكلفة بمعالجة أي مسألة والمسائل التي تقع في نطاق مسؤوليتها،

الأساسي لتفاعلنا مع الفريق العامل خلال الدورة السابعة والستين.

وكجزء من جهودنا الرامية إلى كفالة احتفاظ الجمعية العامة بأهميتها، ينبغي أيضا أن نشجع تحسين سرعة نشر قرارات الجمعية العامة فور اعتمادها. إن إحاطة الآخرين علما بعملنا من شأنه أن يبرز القضايا الهامة التي نغطيها ويشجع على زيادة سرعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة من جانب الدول الأعضاء. وكما أن توفير المعلومات للعالم خارج نيويورك مهم، فإن الجمعية العامة ستستفيد بصورة أفضل من زيادة التفاعل بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ورؤساء اللجان الرئيسية ورئيس الجمعية العامة.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تبادل الآراء والأولويات في بداية كل دورة جديدة للجمعية العامة. إن تعزيز قدر أكبر من التعاون وزيادة التنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية لتمكيننا من تحقيق هدفنا المتمثل في ترشيد جداول الأعمال والحد من التداخل المهدر. وسنواصل العمل مع الوفود الأخرى بشأن مقترحاتنا الخاصة بتحسين أساليب العمل، مثل وقف الممارسة المتمثلة في اعتماد قرارات بشأن مواضيع عفا عليها الزمن أو المواضيع المبهمة، ودمج أو تجميع البنود وثيقة الصلة من حيث الجوهر، واقتراح قرارات شاملة أو جامعة، وتشجيع الدول الأعضاء على ممارسة المزيد من الانضباط في تقديمها لمشاريع القرارات، بأن تكون أكثر تمعنا لإبقاء بياناتها موجزة، والتركيز على المواضيع الرئيسية. ونشجع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية استعراض القرارات القائمة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، بدلا من الاستعراض السنوي، وعلى ممارسة المزيد من الانضباط في تقديمها لمشاريع القرارات.

ونفترح أيضا تحديد مواعيد نهائية لتحقيق الأهداف وتشجيع الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة على إكمال

وقدما في هذا الصدد. ونتطلع إلى إجراء مناقشة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام بهدف تعميق المناقشات بشأن هذه المسألة.

ثانياً، على الجمعية العامة، بغية تعزيز التوعية العامة، أن تبرهن لشعوب العالم أنها هيئة قادرة على الاستجابة بطريقة ملائمة للتحديات الناشئة ذات الاهتمام المشترك وعلى تحقيق نواتج قائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، فإن المناقشات المواضيعية بشأن المسائل الحالية ذات الصلة، مثل التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، موضع ترحيب كبير. وقد ثبت أن هذه الممارسة أداة مفيدة لتشجيع تبادل الآراء الأوسع نطاقاً والأكثر مرونة خارج إطار قيود جدول الأعمال الرسمي. إن القرار ٦٦/٢٩٠ بشأن الأمن البشري، الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر، إنجاز ملحوظ آخر من منجزات الجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن الجمعية العامة ستواصل تقديم إسهامات ملحوظة لوضع الأمن البشري موضع التطبيق.

إن النتائج المفيدة التي تحقّقها الجمعية العامة تفقد معناها إذا لم يتم تنفيذها ومتابعة ذلك التنفيذ. إن تكرار عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة من شأنه أن يخاطر بمرور الوقت بتقليص سلطة الجمعية. وسوف يشارك وفدي بنشاط في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في إجراء استعراض قائمة قرارات الجمعية العامة على النحو المتفق عليه خلال الدورة السابقة.

ثالثاً، من المهم ترشيد أعمال الجمعية العامة بهدف تمكينها من تركيز أنشطتها بشكل أفضل على التحديات الراهنة والأحداث ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي. ولذلك، من المناسب أن تواصل النظر في سبل ترشيد وتحديد أولويات جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وينبغي النظر على النحو الواجب، على أساس القرارات ذات الصلة، في

وفقاً للميثاق، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٢.

خلال المناقشة العامة هذا العام، التي عقدت تحت شعار "معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية"، استمعنا إلى عدد من البيانات النيرة من جانب الشخصيات الهامة إضافة إلى الأحداث الجانبية المختلفة المعنية بمجموعة كاملة من المسائل الدولية. وأظهر هذا مرة أخرى أهمية هذه الهيئة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. يمكن أن توفر الجمعية العامة منتدى مفيداً بينما نسعى إلى التكيف مع مجتمع اليوم الذي يتسم بالتعقيد. وكما قال رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر، "سيفكرون أكثر في أجيال المستقبل وفي حل نزاعاتهم بهدوء وتعقل" (A/67/PV.9، الصفحة ٤٧). ومن ثم فإن تنشيط أعمال الجمعية العامة يكتسي أهمية كبيرة. واستناداً إلى الثقة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء، علينا أن نحرز تقدماً مطرداً نحو تحقيق نتائج مجدية وواقعية بشأن هذه المسألة.

وخلال هذا الأسبوع الأول من المناقشة الموضوعية بشأن فرادى البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية، اسبحوا لي أن أعرض وجهات النظر العامة لليابان بشأن عدد من المسائل الرئيسية.

أولاً، من الضروري تعزيز العلاقات بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بمجلس الأمن على وجه الخصوص، في حين أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الجمعية العامة يمكن أن تؤدي دوراً مكملًا عندما يخفق المجلس في ممارسة مهامه بالكامل، كما هو في حالة الجمهورية العربية السورية. تبرز مهام الجمعية العامة هذه ضرورة إقامة علاقة أفضل بين الهيئتين. إن المشاورات المنتظمة بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة إحدى الطرق العملية للمضي

المتحدة في أن ترى الجمعية العامة تحتل مكانها الصحيح في الخطاب العالمي. وندرك أن الإصلاح عملية مستمرة، ولكننا لا يمكن أن نناقش الأمر إلى ما لا نهاية. وإذ نشرع في جولة أخرى من المناقشات قريبا، يجب علينا التأكد من أن تؤدي هذه العملية، في غضون فترة معقولة من الزمن، إلى الخروج بقرارات يمكن تنفيذها.

وهناك عدد من القضايا المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة جرت مناقشتها باستفاضة على مدى السنوات الماضية وانعكست في القرارات ذات الصلة. وتماشى آراء ومواقف وفدي بشكل عام مع البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن حركة عدم الانحياز. وسوف أتطرق مع ذلك، إلى بعض النقاط لتعزيز موقفنا.

إن الهدف من تنشيط الجمعية هو تعزيز دورها ومكانتها باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول والتشريع وتقرير السياسات وتمثيل المجتمع الدولي. وينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بالدور القيادي في تحديد جدول الأعمال العالمي وفي صياغة النهج المتعددة الأطراف لحل الشواغل العالمية. فالجمعية العامة هي المنتدى الذي تتاح فيه الفرصة لجميع أعضاء المجتمع الدولي لتبادل الأفكار على قدم المساواة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، والذي يمكن فيه التوصل إلى توافق عالمي في الآراء ويمكن إيجاد حلول للتحديات الماثلة.

وندرك أهمية التعاون الوثيق والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماعات المنتظمة التي تعقد بين رؤساء تلك الأجهزة. وينبغي الاستمرار في هذه الممارسة من أجل تعزيز الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة.

ومن الضروري للجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن يعملوا بشكل منسق وأن

الإمكانيات المختلفة، مثل الاستعراضات التي تجرى كل سنتين أو كل ثلاث سنوات لبنود جدول الأعمال وتجميع بنود جدول الأعمال أو حذفها.

ونحن بحاجة أيضا إلى النظر في كيفية تحسين أساليب العمل وذلك لتنفيذ أعمال الجمعية العامة بكفاءة. ونشير، على سبيل المثال، إلى أن الدول الأعضاء لم تكن قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل فريق عامل معني بأهداف التنمية المستدامة قبل افتتاح الدورة الحالية، وفقا للتكليف الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). ويمكن أيضا أن تطرح في هذا الصدد مسألة التمثيل الناقص لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من حيث التمثيل الجغرافي العادل.

وفي ضوء ما لهذه المسألة من أهمية كبيرة، تتطلع اليابان إلى إجراء مناقشات بناء رامية إلى زيادة تعزيز دور الجمعية العامة. وأود أن أكرر مرة أخرى التزام اليابان بتقديم مساهمة نشطة لتحقيق هذه الغاية.

السيد مستفيض الرحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):
يسرني أن أحاطب الجلسة العامة للجمعية العامة في هذه المناقشة المشتركة. واسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للسفيرة وفاء - أوغو، ممثلة غامبيا، والسفير لومايا، ممثل جورجيا، على ما قاما به من عمل ممتاز خلال الدورة الماضية بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. فقد أدت قيادتهما المشتركة إلى اتخاذ القرار ٢٩٤/٦٦ في أيلول/سبتمبر، الذي نعتبره أساسا جيدا للغاية للمناقشات بشأن هذه المسألة في المستقبل.

ويمثل تنشيط الجمعية العامة عنصرا حاسما من عناصر الإصلاح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة. ويدل الاهتمام المتواصل بهذه المسألة على الرغبة الجماعية للدول الأعضاء في الأمم

هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة لدى النظر في التعيينات المقبلة.

ويتمثل الهدف من تنشيط الجمعية في جعلها أكثر كفاءة وفعالية. وسوف يقتضي ذلك تحسين أساليب العمل وتعديل جدول الأعمال ليلائم الواقع العالمي الحالي. وقد كانت المناقشات بشأن تحسين أساليب العمل شاملة، ونلمس حدوث بعض التحسينات. ونعرب عن تقديرنا لعقد المناقشات المواضيعية والاجتماعات رفيعة المستوى التي تهدف إلى إقامة تفاهم دولي واسع حول القضايا الراهنة. ولمكتب الجمعية أيضا دور هام يؤديه في النظر في السبل والوسائل اللازمة لتحسين طرائق عمل الجمعية والنهوض بكفاءتها.

وقد نما جدول أعمال الجمعية العامة بصورة مطردة في استجابة للمطالب والتوقعات العالمية. وقد أدى ذلك أيضا إلى انخفاض في الوقت الفعلي المتاح للتركيز على أي مسألة معينة. ونحن نتفق مع العديد من قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى ترشيد وتبسيط جدول الأعمال حتى تتمكن من إيلاء المزيد من الاهتمام للقضايا ذات الأولوية. ونؤيد تجميع بعض البنود كل سنتين أو ثلاث سنوات، أو حتى إلغائها، مع الحفاظ على خيارات إضافة بنود جديدة.

وينبغي أيضا ترشيد عدد التقارير المطلوب تقديمها، وذلك لتحسين نوعية ودقة الوثائق والسماح بمزيد من التركيز في التداول. ونقترح ان يتم اتخاذ جميع تلك الإجراءات بموافقة واضحة من الدول المشتركة في التقديم أو المعنية. ولا ينبغي أن تبدل أي محاولة لاستخدام مواعيد نهائية مصطنعة أو ما يسمى بشروط الانقضاء لرفع أحد البنود دون موافقة مسبقة من الجمعية العامة أو موافقة الدولة المعنية.

ومسألة التنشيط تتطلب إرادة سياسية. فالتحسين التقني ممكن من خلال تنفيذ الاقتراحات المقدمة حتى الآن، أما التنشيط الفعلي للهيئة فيقتضي الإرادة السياسية الحقيقية

يوجدا علاقة متناغمة للحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية. وفي القيام بذلك، ينبغي أن يحترم كل من الجهازين ولايات الآخر على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويساورنا القلق إزاء تعدي مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة. ويتم ذلك من خلال تفسيرات واسعة جدا لأحكام الميثاق بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وبالرغم من اتخاذ العديد من قرارات الجمعية العامة للإعراب عن القلق بشأن هذه المسألة، فلا يزال هذا الزحف للأسف مستمرا، بل وازداد في السنوات الأخيرة. ونرى أن جدول أعمال المجلس بالفعل مثقل بتهديدات حقيقية للسلام والأمن الدوليين، مما لا يترك له سوى القليل من الوقت للتعامل مع القضايا الهامشية، وينبغي أن يكف بالتالي عن القيام بذلك.

وقد تطور دور رئيس الجمعية العامة وأنشطته بشكل كبير على مر السنين. ولا بد من ضمان ما يكفي من الموارد المالية والبشرية التي يمكن التنبؤ بها لكفاءة أداء مكتب الرئاسة ونجاحه. ونرحب بالتدابير التي اتخذت بالفعل لتعزيزه. ونرحب أيضا بقرار تخصيص كادر مكرّس داخل الأمانة العامة لتنسيق فترات الانتقال بين الرؤساء. ومن المهم زيادة التمويل المقدم للمكتب من الميزانية العادية، وذلك لتجنب اعتماد الرئيس على الصندوق الاستئماني وعلى المساهمات الطوعية لإدارة أعمال المكتب. وفي رأينا أن هذا الاعتماد من شأنه أن يؤثر على مصداقية هذا المنصب الهام وحيدته.

وينبغي أن يكون للجمعية العامة دور قوي في التعيينات لوظائف الإدارة العليا في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون عملية اختيار وتعيين الأمين العام أكثر شفافية وشمولا. وينبغي أن يشترك في هذه العملية جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد تم اعتماد العديد من القرارات التي تنيط بالجمعية العامة دورا أكبر في العملية. ومن دواعي الأسف أنه يجري تجاهل معظم الأحكام المتعلقة باختيار وتعيين الأمين العام. وفي

تنفذ بالكامل، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لكفالة أن تؤدي الجمعية دورها الرائد في الحكم العالمي المشترك. لذلك، فإن إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة والقيام بتحديد واضح للأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذها أمران حاسمان للقضاء تدريجياً على المعوقات التي ما زالت تمنع عملية التنشيط من تحقيق كامل إمكاناتها.

وحقيقة أن عددا كبيرا من قرارات الأمم المتحدة تناولت تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها تبين بوضوح مدى أهمية تعزيز الدور المركزي لهذا الجهاز وسلطته بالنسبة إلى العضوية العامة. فالجمعية ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في صياغة جدول الأعمال العالمي واستعادة مصداقية الأمم المتحدة ودورها المركزي في وضع النهج المتعددة الأطراف لحل المسائل الدولية. هذا هو الدور المخصص للجمعية العامة كما ورد في المادة ١٠ من الميثاق، وهو أنه ينبغي لها أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه. لذلك، ينبغي أن نزيد جهودنا لاستكشاف السبل والوسائل الملموسة صوب الأعمال الكاملة لوظائف الجمعية وسلطاتها، المنصوص عليها في الميثاق.

وفي ما يتعلق بالعلاقات بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، فإن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، كانت مثار نقاش مستفيض، لا سيما في سياق جهود الإصلاح المختلفة، لسنوات عديدة. وهناك عدد كبير من قرارات الجمعية العامة التي وضعت مختلف المعايير الرامية إلى توضيح العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين الهامين. ويوكل الميثاق وظائف ومسؤوليات هامة لكلتا الهيئتين.

ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة العديد من حالات التعدي التدريجي من مجلس الأمن، وإنما المستمر، على مهام

والانفتاح. فلعلنا نحشد هذه الإرادة السياسية لنجعل من الجمعية العامة هيئة للتداول الحق وصنع القرار لصالح البشرية جمعاء.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن الجمعية العامة تركز الاهتمام الواجب على قضية قديمة ولكنها في غاية الأهمية حتى الآن، وهي تنشيط أعمالها ضمن جدول الأعمال الأساسي لهذه الدورة السابعة والستين. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة سوزان وفاء - أوغو، الممثلة الدائمة لغامبيا، والسفير الكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا، على قيادتهما الممتازة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الماضية، مما أدى إلى اعتماد القرار ٢٩٤/٦٦.

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والذي نعتقد أنه عرض عددا من النقاط الرئيسية في هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية، وأن أؤكد على بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة.

المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة (انظر A/66/PV.70)، أظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز الدور المركزي للجمعية في معالجة المسائل التي تسبب القلق الحقيقي للمجتمع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، أبدت إيران وجميع أعضاء حركة عدم الانحياز التزامهم المتجدد بالانخراط في جهد يهدف إلى تعزيز أعمال الجمعية العامة.

ومنذ عام ١٩٩١، اتخذنا ٢٠ قرارا تضمنت تدابير محددة ترمي إلى تنشيط وتعزيز أعمال الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الأكثر تمثيلاً وتداولاً في صنع السياسات العامة. والمؤسف أن تلك التدابير التي اعتمدت بتوافق الآراء لم

ورسماً للسياسات العامة في الأمم المتحدة. ووفد بلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في المفاوضات التي ستجري مستقبلاً في هذا الإطار بطريقة شفافة ومنفتحة وشاملة.

السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):
يود وفد نيكاراغوا أن يشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة. ونيكاراغوا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، الذي أعرب عن موقفنا، وعن موقف أغلبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ويكرر وفدنا التزامه الراسخ بعملية تنشيط الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، ونود أن نواصل العمل بصورة بناءة، حيث يمكن أن تصبح الجمعية العامة، في كل جانب من الجوانب، الهيئة الأكثر تمثيلاً وشرعية في المنظمة.

وكما ذكرنا في مناسبات مختلفة، تعتبر نيكاراغوا إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة أمراً هاماً جداً؛ وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن نواصل العمل من أجل استعادة سلطة الجمعية العامة وتمكينها من العمل باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع المعايير والجهاز الديمقراطي في المنظمة. ونعتقد أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة يجب أن تكون عالمية وشفافة وخاضعة للمساءلة، يجري التوصل إليها عن طريق إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة، وهي عنصر حاسم لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. ولا يمكن للمجلس أن يواصل التعدي على مهام الجمعية العامة وسلطاتها. كذلك، إن عملية انتخاب الأمين العام هامة جداً.

وسيتطلب تنفيذ تلك المبادرة استعادة سلطة الجمعية العامة وزيادتها، الأمر الذي بدوره سيقتضي استعادة وظائف الجمعية واختصاصها وتعزيز علاقاتها وتعاونها مع الأجهزة الأخرى للمنظمة. ومن شأن ذلك التنشيط للجمعية العامة أن يمكن الجمعية من تلبية احتياجات الدول الأعضاء البالغ

وسلطات الجمعية والأجهزة الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء ممارسة مجلس الأمن لوضع المعايير وسن القوانين ووضع تعاريف في المجالات الواقعة خارج حدود اختصاصه. وسمحوا لي أن أذكر بالمادة ١٣ من الميثاق، التي تفيد بأن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز العالمي الوحيد الذي يمثل كل دولة عضو في الأمم المتحدة، مسؤولة في المقام الأول عن التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

وبالنسبة إلى دور الجمعية العامة ومسؤوليتها إزاء عملية اختيار وتعيين الأمين العام، وبغية الامتثال للمادة ٩٧ من الميثاق، ينبغي ألاّ نجعل دور الجمعية العامة ختماً مطاطياً. وفي رأينا، هناك رغبة قوية لدى أغلبية كبيرة من أعضاء المنظمة في توضيح وتحسين الإجراءات المتعلقة باختيار الأمين العام عن طريق إعطاء الجمعية العامة دوراً أكثر جدية وحسماً في ذلك.

في الوقت نفسه، إن كفاءة الفعالية لمكتب رئيس الجمعية العامة هي أيضاً عامل مهم في تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. وفي هذا الصدد، نكرر أهمية تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس بتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية له من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بغية تمكين جميع الدول الأعضاء، المتقدمة النمو منها والنامية، من أن تتسنى لها الفرص المتساوية لتولي رئاسة الجمعية بكفاءة وفعالية.

وفي الختام، نعتقد أن مجرد التركيز على الجوانب الإجرائية وأساليب عمل الجمعية العامة، على أهميتها، لن يؤدي إلى التحسين الشامل في أعمالها الذي طال انتظاره. لذلك، هناك حاجة إلى تحول أساسي، واتباع نهج شامل، وبذل جهد قوي. وتنشيط أعمال الجمعية العامة، كجزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، عملية دينامية ومستمرة. وينبغي أن نظل ملتزمين وبروح بناءة طوال العملية الجارية، بغرض تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأكثر تمثيلاً وتداولاً

ونقدر الأعمال التي أنجزها الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، فضلا عن أعمال سلفيهما. كما تؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي العقدين الماضيين، ظلت جهود كثيرة توجه نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنشيط أعمال هذه الهيئة الفريدة والعالمية. وما برح هذا الهدف مسعى جاريا على نطاق العالم لعدة أسباب. ونحن معا أحرزنا تقدما كبيرا في ترشيد وتبسيط أعمال اللجان. وأدى جهدنا الجماعي إلى زيادة الوفورات المالية ومكتسبات الكفاءة. كما عززنا مكانة الجمعية العامة.

ومع ذلك، بالنسبة للعديد منا، يبدو أن المناقشة بشأن عملية التنشيط تفقد حيويتها. ولا تزال دواعي القلق قائمة، حيال مجموعة من المسائل، بما في ذلك عدم تنفيذ القرارات، وازدياد تعدي مجلس الأمن على دور الجمعية وسلطتها وتمهيش دور الجمعية في اختيار وتعيين الأمين العام وغيرها. وربما نحن بحاجة أولا إلى تنشيط المناقشة بشأن عملية التنشيط.

أما في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإنه لا يمكن أن يكون ذا مغزى إلا إذا تقرر بأوسع هامش ممكن من الاتفاق وبروح التوافق والمرونة. وينبغي لأي عملية إصلاح أن تجعل المجلس أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة أمام عموم الدول الأعضاء وألا تنشئ مراكز امتياز جديدة.

وفي أي مناقشة جديدة بشأن عملية التنشيط، من المفيد التركيز على جانبين يعزز كل واحد منهما الآخر، وهما الكفاءة والفعالية. وبشكل أو بآخر، جرت بالفعل مناقشة مستفيضة بشأن تحسين أساليب عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية ولجانها. والواقع، اتخذت عدة تدابير، بما في ذلك زيادة تعزيز برنامج العمل، والنظر في القرارات المدرجة في جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات والانتخاب المبكر لرؤساء اللجان والمكاتب.

عددها ١٩٣ دولة على قدم المساواة وتحقيق مبدأ المساواة بين جميع الدول.

ومن الضروري إجراء عملية تنشيط مماثلة لمكتب رئيس الجمعية العامة. ويجب اتخاذ تدابير وإجراءات لزيادة موارد البشرية والمالية. وينبغي أن تتوفر لجميع الدول إمكانية تولى رئاسة الجمعية. وينبغي ألا تشكل الاعتبارات المالية عائقا. ولذلك تكتسي زيادة تمويل المكتب أهمية لتعزيز الجمعية العامة. ويرى وفد نيكاراغوا أن على الجمعية العامة أن تضطلع بصورة أقوى بمسؤولياتها في ترشيح وانتخاب الأمين العام وعليها أن تمكن الدول الأعضاء من المشاركة بطريقة أكثر شمولاً. وبالمثل، ينبغي أن يكون لجميع الدول الأعضاء المزيد من الإسهام في المناقشة بشأن انتخاب المرشحين. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نقول إنه ينبغي التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتخذة بتوافق الآراء بشأن تنشيط الجمعية وبأسرع ما يمكن، بغية تحقيق ذلك الهدف فعلا.

ويجب أن نرفض جميع المحاولات الرامية إلى الإقلال إلى أدنى حد من إنجازات الجمعية العامة وأهميتها وتقليص دورها ومهامها أو التعدي على صلاحيتها ومصداقيتها. ولمصلحة جميع الشعوب التي تمثلها، ينبغي دائما أن تسمع بصورة واضحة آراء وأصوات جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وستواصل نيكاراغوا دعم جميع جهود تعزيز الدور المحوري للجمعية العامة وسلطتها، ونحن دائما على استعداد للانخراط في مناقشة بناءة بشأن أي مسألة تؤدي إلى تحسين أعمال منظمتنا.

السيد رضا بشير ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، التي تتناول موضوعا يحظى بأهمية بالغة من الدول الأعضاء. وتتعهد باكستان بتقديم دعمها وتعاونها الكاملين.

المتعدد الأطراف، الذي، بدوره، سيحدث تأثيراً بعيد المدى في إعادة بناء سلطة ومصادقية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على الأهمية الجوهرية للفريق العامل المخصص، ونحثه على الاستفادة من التقدم الذي أحرز في الدورات السابقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن على اقتناع بأن القرارين ٣١٥/٦٥ و ٢٩٤/٦٦ على وجه الخصوص، إلى جانب قرارات أخرى اتخذت في وقت سابق، يمكنهما وينبغي لهما أن يعملتا باعتبارهما الأساس لأعمال الفريق العامل المخصص.

أما بالنسبة لعلاقة الجمعية العامة بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، فإن وفد بلدي يرى أنها لا تزال علاقة هامة لتحسين الشفافية وتبادل المعلومات والتعاون. وينبغي أن تستفيد الجمعية العامة من المعلومات عن الاجتماعات التي تعقد بين رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيضاً الاجتماعات التي تشمل رؤساء الهيئات الفرعية.

ولا تزال الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس الجمعية العامة بشأن أنشطته الأخيرة، بما في ذلك السفر الرسمي، ممارسة جديرة بالتقدير وهي مصدر قيم للمعلومات. كما نقدر استمرار ممارسة تقديم الأمين العام لإحاطات إعلامية غير رسمية ودورية بشأن أولوياته وأسفاره وآخر أنشطته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات الدولية والمناسبات التي تنظم خارج الأمم المتحدة، ونشجعه على مواصلة تلك الممارسة.

وفي مسألة أساليب العمل، نودّ أن نُشدّد على ضرورة المزيد من ترشيد وتبسيط جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، بغية تحديد موطن التركيز وتفاذي الازدواجية بشكل أفضل في مداولاتنا. وفي هذا الصدد، تكتسب القيادة من جانب رؤساء اللجان الرئيسية ومكاتبها أهمية خاصة. ومع أنّ كل لجنة رئيسية هي سيدة نظامها الداخلي، فإننا نعتقد أنّ

ومع ذلك، ركزت تلك الخطوات بشكل أساسي على الفعالية والترشيد، وأحرز الكثير من التقدم فعلاً في ذلك الصدد. بيد أنه، بالنسبة للعديد منا، يبدو أن فعالية الجمعية وسلطتها لا تزال مهمة بعيدة عن الانحياز. ولذلك علينا بذل المزيد من الجهود وتحديد الأسباب الحقيقية وراء المعضلة التي من جرائها يبدو أن مكتسبات الكفاءة مستمرة في إحباط الضرورة السياسية الكبرى للفعالية. ونتطلع إلى عقد مناقشة أكثر تركيزاً بشأن الترابط بين هدي الكفاءة والفعالية.

ولعل من المجددي أن نستكشف أفكاراً جديدة عن كيفية تحقيق المزيد من الحيوية والشفافية والاهتمام في المناقشة بشأن عملية التنشيط. ونحن نقترح أن يفحص الفريق العامل المخصص إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى في المستقبل. ونؤيد اقتراح حركة عدم الانحياز في ذلك الصدد ونتطلع إلى تبادل الآراء في إطار الفريق العامل.

السيد وركي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الآخرين الإعراب عن الإشادة بالمثلين الدائمين لغامبيا وجورجيا على أعمالهما الشاقة للغاية والقيمة في التيسير المشترك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة. كما أود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الجمعية العامة ليست أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فحسب بل هي أيضاً الهيئة الرئيسية الأكثر تمثيلاً للتداول والتشريع وصنع السياسات. ولا تتمتع أي هيئة حكومية دولية أخرى في العالم بتلك العضوية الشاملة أو تغطي طائفة واسعة من المسائل مثل الجمعية العامة. ولاتساع العضوية ونطاقها تأثير مباشر على السلام والأمن الدوليين.

ونؤمن إيماناً جازماً بأن تنشيط الجمعية العامة سيساعد على تعزيز تصميم الدول الأعضاء على السعي لإتباع النهج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بالبنود المطروحة علينا من جدول الأعمال. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

تبسيط أحكام معيّنة وتوحيد معاييرها من شأنهما أن يؤديا إلى كفاءة أكبر في أعمال اللجان.

وبينما نلاحظ التقدم المحرز حتى الآن مع التقدير، نظن أن المناقشات في الجمعية العامة قد أظهرت ازدواجية غالباً، مؤدية إلى اتخاذ قرارات متداخلة، بدون آلية فعّالة لتقدير وتقييم تنفيذها، مما يُفوّض أهمية التقييم أو فعاليته في الإسهام في تحقيق النتائج المنشودة. وفي هذا الصدد، نُحِبُّ البدء بالاستعراض المنتظم للقرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية سابقاً، وإجراء التعديلات الضرورية بالاستناد إلى النتائج الناجمة عن تنفيذها.

ويبقى اختيار وتعيين الأمين العام مسألة أخرى ذات أهمية كبرى لدى الدول الأعضاء عموماً. ورأينا في هذا الموضوع هو أنه ينبغي للجمعية أن تؤدي دوراً أكثر جدوى في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، دون المساس بالمادة ٩٧ من الميثاق. وإننا نشاطر الآراء التي أعرب عنها الآخرون، ومفادها أنه يجب أن يكون هناك تفاعل موضوعي بين المرشحين والجمعية، وأن يتواصل إيلاء الاهتمام اللازم للتناوب الإقليمي.

وضمنان فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة أساسي أيضاً في تحسين دور الجمعية وسلطتها، بما في ذلك من خلال تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب. وفي هذا الصدد، هناك أهمية قصوى للقرار ٢٩٤/٦٦، الذي يُخصّص الميزانية الضرورية لمكوّن الموارد البشرية لمكتب رئيس الجمعية العامة ويُعزّزه.

وختاماً، فإنّ إثيوبيا مستعدة لتقديم تعاونها كما فعلت سابقاً، وهي تأمل في القيام بذلك عبّر العمل مع الفريق العامل المخصّص أثناء الدورة الحالية. ونعتقد أن استمرار المناقشة في إطار هذا الفريق لا يقتصر على الإسهام في الدفع قدماً بعملية تنشيط الجمعية العامة، بل يُسهم أيضاً في النهوض بجهود الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مجلس الأمن.